المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الدبلوماسية المصرية حيال أزمة سد النهضة وتحدياتها
اسم الكاتب: أ.د. دانا علي صالح البرزنجي، بشدر حسين محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2615
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 20:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الدبلوماسية المصرية حيال أزمة سدّ النهضة وتحدياتها

أ.د. دانا علي صالح البرزنجي بشدر حسين محمود
كلية العلوم السياسية – جامعة السليمانية
dana.salih@univsul.edu.iq pshdar.mahmood@univsul.edu.iq

الملخص

إنّ هذا البحث هو محاولة لاستعراض ودراسة الدبلوماسية المصرية حيال أزمة سدّ النهضة بعد ٢٠١١، لأنّ هذه الأزمة كانت ولاتزال إحدى القضايا الرئيسة للدبلوماسية المصرية من العقد الماضي إلى يومنا هذا، ولأهمية هذا الموضوع حاولنا في هذا البحث أنْ نطرح سؤالاً رئيساً: هل نجحت الدبلوماسية المصرية في توظيف أدواتها لحل أزمة سدّ النهضة الإثيوبي وتحقيق مصالحها؟ وما هي تحدياتها؟ ومن أجل الحصول على إجابة مقنعة لهذا السؤال، حاول البحث أن يحقق في من صحة فرضيته الأساسية، التي تقول: إنّ الدبلوماسية المصرية استخدمت مجموعة من الأدوات، لمعاجلة ملف سدّ النهضة الأثيوبي، وحماية مصالحها في هذا الملف، لكنها لم تنجح في تحقيق مآربها وإقناع أثيوبيا بالالتزام بمبادئ القانون الدولي للمياه، وذلك بسبب جملة من التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها حينما قررت حل أزمة سدّ النهضة مع أثيوبيا. وفي النتيجة أثبت البحث صحة الفرضية بالاستناد إلى منهجين وهما المنهج الوصفي، ومنهج التحليل النظمي.

كلمات مفتاحية: الدبلوماسية المصرية، سدّ النهضة، المفاوضات، أثيوبيا.

Egyptian diplomacy towards the Al-Nahda dam and its challenges

pshdar Hussain Mahmood **prof. Dr. Dana Ali Saleh Al-Barzanji**
College of Political Science - University of Sulaymaniyah

Abstract

This research is an attempt to review and study Egyptian diplomacy towards the Al-Nahda Dam crisis after 2011. This crisis has been existing as one of the main issues of Egyptian diplomacy. And because of the importance of this topic, the research arises the following questions:

Has Egyptian diplomacy succeeded in employing its tools to solve the Ethiopian Al-Nahda Dam crisis and achieve its interests?

What are the challenges facing this diplomacy?

In order to obtain convincing answers to these questions, this research attempts to present a basic hypothesis, which states that:

"Egyptian diplomacy has used a set of its external tools to address the file of the Ethiopian Al- Nahda Dam and protect the country's interests, but it failed in achieving its goals in convincing Ethiopia to abide through the principles of international water law. This failure was due to a number of internal and external challenges it faced when it decided to resolve the crisis.

To study this issue, the research relies on two approaches, the descriptive method, and the system analysis method to investigate the validity of the main assumption of the research. As a result, the research approved the validity of its hypothesis.

Keywords: Egyptian diplomacy, Al-Nahda dam, Negotiations, Ethiopia.

المقدمة

لقد برزت أزمة سدّ النهضة بين مصر وأثيوبيا، عند البدء بإنشاء المشاريع المائية على منابع نهر النيل من قبل أثيوبيا عام (٢٠١١)، من دون أي تنسيق مع مصر والسودان، وعدم مراعاة مصالح البلدين من الأضرار المتوقعة من نقص في كمية المياه جراء إملاء خزانات مشروع سدّ النهضة. وبعدما قامت به أثيوبيا اتخذت الدبلوماسية المصرية مجموعة من الإجراءات بشأن أزمة سدّ النهضة، من خلال توظيف كافة أدواتها الخارجية، المتمثلة في الزيارات الرسمية والشعبية، ومن جانب آخر تبنت المسار التفاوضي والوساطة الإقليمية والدولية من أجل إيقاف أثيوبيا عن المضي قُدماً في تشييد سدّ النهضة، ولتقليل نسبة الأضرار المتوقعة التي تصيب أمن المصالح المصرية جراء نقص حصة المياه عند ملء خزانات مشروع سدّ النهضة من قبل أثيوبيا. إلا أن هذه الأدوات أثناء أزمة سدّ النهضة واجهت الكثير من التحديات الداخلية والخارجية مما أثرت كثيراً على قدرة وفاعلية الدبلوماسية المصرية.

أهمية البحث: تُعدّ هذه المحاولة إضافة جديدة للجهد البحثي والدراسات البحثية المتراكمة في الدبلوماسية المصرية، هذا فضلاً عن إتاحة الفرصة لصنّاع القرار في الدول التي تمر بها أنهار دولية ومنها العراق، وكذلك للباحثين والقراء لمتابعة شؤون الدبلوماسية المصرية حيال سدّ النهضة الأثيوبي، ويمكن أن يستفيد منها العراق في قراءة مثل هذه المشاكل والتحديات، وكيفية مواجهتها.

إشكالية البحث: تكمن الإشكالية الرئيسة في هذا البحث في تساؤل مفاده: هل نجحت الدبلوماسية المصرية في توظيف أدواتها لحل أزمة سدّ النهضة الإثيوبي وتحقيق مصالحها بعد ٢٠١١؟ وما هي تحدياتها؟ وهذا التساؤل تتفرع منه الأسئلة الآتية:

١. ما أهم أدوات الدبلوماسية المصرية المستخدمة لمعالجة أزمة سدّ النهضة؟

٢. ما التحديات التي واجهت الدبلوماسية المصرية في مواجهة أزمة سدّ النهضة؟

فرضية البحث: إن الافتراض الذي يحاول البحث التحقق من صحته يكمن في فكرة مفادها: استخدمت الدبلوماسية المصرية مجموعة من الأدوات الرسمية والغير الرسمية، بالإضافة إلا المسار التفاوضي والوساطة الإقليمية والدولية،لمعاجلة ملف سدّ النهضة الأثيوبي بعد عام ٢٠١١، لحماية مصالحها، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق اهدافها، وذلك بسبب مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها.

منهجية البحث: تتطلب طبيعة البحث هذا أن نستند إلى منهجيّن للبحث؛ وهما: المنهج الوصفي لتحليل الدبلوماسية المصرية في معالجة أزمة سدّ النهضة، فضلا عن منهج التحليل النظمي لتحليل التحديات المؤثرة في الدبلوماسية المصرية.

المبحث الأول: أدوات الدبلوماسية المصرية تجاه أزمة سدّ النهضة

يُقصد بأداة الدبلوماسية عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في سبيل إدارة علاقاتها الدولية، ويعرفها الخبير الأمريكي جون كينان بأنها "عملية الاتصال بين الحكومات" (الحلوة ونظام بركات ٢٠٠٨، ٣٨١ – ٣٨٢)، ومن ناحية أخرى فإنّ أداة الدبلوماسية المصرية، تعرف "بالنشاط الذي يقوم به أفراد رسميون ومختصون، ومفوضون للعمل باسم الدولة لإدارة علاقاتها مع غيرها من الوحدات الدولية الأخرى، وهذه الفعالية تهدف إلى تطوير سبل التعاون والعمل على تنميته، وحل الأزمات والمشاكل التي تعترض سبيله" (طه ٢٠١٦، ١٤). وبما أنّ أزمة سدّ النهضة كان من الأزمات الكبيرة التي واجهت السياسة الخارجية المصرية، فكان من المفترض على الدبلوماسية المصرية أنّ تجد لها حلاً سلمياً من خلال أدواتها. ومن أجل دراسة هذه الأدوات بشكل تفصيلي، استوجب علينا تناولها من خلال مبحثين، بشكل سيتناول هذا المبحث الزيارات الرسمية وغير الرسمية، ولكن لأهمية دور المفاوضات في أزمة سدّ النهضة في الدبلوماسية المصرية فقد خصص لها المبحث الثاني.

المطلب الأول: الزيارات الرسمية وغير الرسمية (الشعبية)

تبنت الدبلوماسية المصرية مسارين في إطار زياراتها لأثيوبيا ودول حوض النيل، أولهما الزيارات الرسمية أو كما تسمى بـ دبلوماسية القمة أو الوزاري، التي ترجمت من خلال الزيارات المتبادلة التي قامت بها رؤساء مصر لأثيوبيا والدول الإقليمية والدولية من أجل حلّ أزمة سدّ النهضة، أما ثانيهما فهو الزيارات غير الرسمية أو كما تسمى بـ الدبلوماسية الشعبية التي تقوم على تقارب الشعوب. لذلك نقسم هذا المطلب إلى فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول: الزيارات الرسمية المصرية لإثيوبيا والدول الإقليمية والدولية لحلّ أزمة سدّ النهضة

أولاً: الزيارات الرسمية الثنائية المتبادلة:

على الرغم ممّا واجه السياسة الخارجية المصرية من الصعوبات في فتح صفحة جديدة مع الجانب الأثيوبي بسبب ما خلقه النظام السابق برئاسة حسني مبارك، إلاّ أنّ بعد ثورة (٢٥ كانون الثاني ٢٠١١)، لاسيّما في فترة حكم المجلس العسكري الذي بنى خطاباً دبلوماسياً جديداً تجاه أثيوبيا، من أجل بناء علاقة صحية تقوم على التعاون والمصلحة المشتركة، وبالأخص مع إقدام أثيوبيا بتشييد سدّ النهضة على منابع نهر النيل الأزرق في وقت كانت مصر تمر بأزمة داخلية وثورة شعبية (عسكر٢٠٢٠، ١٥٠)، جاءت بعض الزيارات الرسمية في ظل حكم المجلس العسكري المصري، ولكن كانت محدودة وغير مكثفة، وقد تمثلت بخمس زيارات، ثلاث منها جاءت في عام (٢٠١١)، وزيارتان في (٢٠١٢)، وقد جاءت الزيارة الأولى لرئيس الوزراء المصري الأسبق عصام شرف إلى العاصمة الأثيوبية في (آيار ٢٠١١)، بهدف تعزيز العلاقة الثنائية، وكانت مشكلة مياه النيل وسدّ النهضة أحد أسباب الزيارة، أمّا بقية الزيارات فكانت في إطار المشاركة المصرية في أنشطة الاتحاد الإفريقي والبحث في سبل التعاون المصري الأثيوبي، وإعداد لجنة ثلاثية لتقييم آثار سدّ النهضة (أمين ٢٠١٢، ٦٨).

وفي الشهر نفسه زار الرئيس الأثيوبي السابق ميليس زيناوي القاهرة والتقى هناك بنظيره عصام شرف، الذي أكّد أنّ مصر ستبقى على المسار الدبلوماسي لفتح صفحة جديدة مع أثيوبيا، ومن جانبه صرح زيناوي أن "أثيوبيا تربطها علاقة عميقة بمصر، وأن نهر النيل هو جسر الرابط بين البلدين، وأنّ مصر ستقوم بدور مهم في اتفاقية عنتيبي الخاصة بتنظيم مياه النيل وتقسيمها، ولهذا السبب قررت أثيوبيا تأجيل التصديق على تلك الاتفاقية في البرلمان الأثيوبي"، على الرغم من هاتين الزيارتين، إلاّ أنّ العلاقة الثنائية بدأت بالتوتر بسبب إقرار أثيوبيا على تشييد سدّ النهضة من دون مراعات الأوضاع الداخلية لمصر (عبيد ٢٠١٥، ٦٨٦)، ومرة أخرى التقى

عصام شرف بنظيره الأثيوبي في (حزيران ٢٠١١) على هامش القمة الإفريقية التي أقيمت في ملابو – غينا الاستوائية، ولكنّ الجانبين لم يتطرقا إلى قضيا مياه النيل وأزمة سدّ النهضة (عبد الكريم، ٢٠٢١).ومرة أخرى استقبل الوفد الدبلوماسي المصري في (أيلول ٢٠١١) في القاهرة الرئيس الأثيوبي السابق ميليس زيناوي، وفي هذه الزيارة طلب الجانب المصري من زيناوي الموافقة على تشكيل لجنة ثلاثية دولية (البحري ٢٠١٦، ٤٩٨) لدراسة آثار بناء سدّ النهضة على مصر والسودان، ومن جانبه وافق زيناوي على هذا الطلب بشرط توقيع مصر على اتفاقية "عنتيبي" (العربية نيوز ٢٠١١). وكانت الأداة الدبلوماسية الرسمية المصرية تجاه أثيوبيا في هذه الفترة تتمحور حول بعدين أساسين وهما؛ ضرورة استمرار الحوار من أجل المصلحة المشتركة، وإيصال فكرة إيجابية لأثيوبيا أنّ علاقتهما لا يحكمها الملف المائي فقط(عسكر ١٥٧). وكانت الدبلوماسية المصرية تحاول من خلال زياراتها الرسمية تسكين خلافاتها مع الجانب الأثيوبي، هذا فضلاً عن موقف الخارجية المصرية حيال مشروع سدّ النهضة الذي كان ضعيفاً وغير واضح، حيث تطالب أثيوبيا بتشكيل لجنة فنية لدراسة آثار السدّ وتقليل ارتفاعها وطاقتها المنتجة، من دون عمل جدي لإيقاف المشروع (علي ٢٠١٧، ٨٨١).

لم تشهد الدبلوماسية الرسمية المصرية تطوراً ملحوظاً في عام (٢٠١٢) حينما تولى محمد مرسي السلطة عن طريق انتخابات رئاسية، لاسيّما في النصف الأول من سنة الحكم، إذ بدأ بالاستمرار على سياسة التهدئة وتخفيف حجم المسألة والتأكيد على عدم وجود مخاطر جدية على الأمن المائي المصري، وذلك لتجنب الدخول في المشاكل مع الجانب الأثيوبي، في وقت قد بدأ الأخير بتشييد سدّ النهضة(عبد الكريم ٣٥٢)، وفيما يخصّ الزيارات الرسمية فإنّها لم تشهد كثافة عالية، حيث كانت هناك لمرسي زيارتان إلى أديس أبابا للمشاركة في أعمال القمة الإفريقية، ولم يُستقبل بشكل لائق في كلتا الزيارتين، على الرغم من أنّ كلتا الزيارتين لم تكن سوى زيارات بروتوكولية ولم يناقش فيهما مشروع سدّ النهضة، إلاّ أنّ الجانب الأثيوبي بعد أربعة أيام من الزيارة الأخيرة لمرسي لأديسا أبابا في (٢٨ آيار ٢٠١٣) أعلن عن تحويل مجرى نهر النيل الأزرق من أجل البِدْءِ الفعلي لعملية تشييد سدّ النهضة (سرحان وجمعة ٢٠٢٢)، وهذا التغيير في السلوك الأثيوبي أدّى إلى تغيير الموقف الرسمي المصري من التهدئة إلى التصعيد، حيث اجتمع محمد مرسي مع مجموعة من قادة الأحزاب السياسية بشأن مشروع سدّ النهضة، وبُثَّ على الهواء مباشرة وكان يحمل مقترحات عدائية ضد أثيوبيا، حيث راهن مرسي على استخدام القوة العسكرية لحسم المشكلة، وأعقبت هذه الحادثة زيارة لوزير الخارجية المصرية آنذاك

(محمد كمال عمر) في (حزيران ٢٠١٣) إلى أثيوبيا لتهدئة حالة التوتر بين البلدين، ولم ينتج عن هذه الزيارة أيضاً أية نتائج إيجابية لمصر (طويل ٢٠١٧، ٣٦).

هكذا يظهر أنّ الدبلوماسية المصرية ولاسيّما الزيارات الرسمية خلال فترة حكم محمد مرسي لم تنجح في إدارة هذه الأزمة، بل لحقها تحويل مجرى نهر النيل الأزرق للبدء ببناء سدّ النهضة وفي أواخر فترة حكمه زاد التصعيد غير المفيد ليكون سبباً في توتر العلاقة الثنائية ، وبعد خلع محمد مرسي من الحكم من خلال انقلاب عسكري في ٣٠ حزيران ٢٠١٣ تولى عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية في مصر الحكم للفترة الانتقالية، وفي هذه الفترة لم تكن هناك أية زيارة رسمية لعدلي منصور إلى اثيوبيا (عبد الكريم ٣٥٣). ولكن حينما تولى عبد الفتاح السيسي الحكم في عام (٢٠١٤) حظيت أثيوبيا بالمرتبة الأولى من الزيارات الرسمية، حيث بلغت (٧) زيارات حتى عام (٢٠٢٠)، بين الزيارات الثنائية أو المشاركة في اجتماعات القمة الإفريقية (يوسف ٢٠٢١، ١١٧)، وقد استند السيسي في البداية إلى لغة الحوار والتهدئة وإظهار النية الحسنة من خلال تأييد المشاريع التنموية في أثيوبيا ومن ضمنها مشروع سدّ النهضة بشرط أن لا يَضرّ الأمن المائي المصري، وأول لقاء جمع السيسي مع الرئيس الوزراء الأثيوبي السابق (هيلا مريم) كان على هامش قمة الاتحاد الإفريقي التي عقدت في (مالابو –غينيا الاستوائية)، في (تموز ٢٠١٤)، وقد توصلا إلى اتفاق سميّ بـ "إعلان مالابو"(مصطفى ٢٠١٥، ٧)، وارتكز هذا الإعلان على مجموعة من البنود ومن أهمها؛ محورية نهر النيل لمصر، والتأكيد على حاجة أثيوبيا لاستخدام هذا النهر للتنمية، والتمسك بمبدأ التعاون، والتزام أثيوبيا بعدم ضرر لمصر، إذ كان لهذا الإعلان دور بارز في تهدئة العلاقة الثنائية، وكان بمثابة خطوة جريئة من قبل الدبلوماسية الرسمية المصرية لحلّ أزمة سدّ النهضة.

في هذا الصّدد قام عبد الفتاح السيسي ولأول مرة بعد توليه منصب رئيس الجمهورية بزيارة رسمية إلى أثيوبيا في عام (٢٠١٥)، وتُعدّ من أهم الزيارات الرسمية للدبلوماسية المصرية منذ ثلاثين عاماً، حيث ألقى السيسي خطاباً أمام البرلمان الإثيوبي، والتقى فيها برئيس الوزراء الأثيوبي السابق هيلا مريم، واتفقا على تشكيل لجنة وطنية من الدول الثلاث لتقييم الدراسات التي تقدمها اللجنة الدولية بخصوص سدّ النهضة(هيئة المصرية العمة للاستعلامات، ٢٠٢٢)، وخلال هذه الزيارة أكّد سيسي لنظيره الأثيوبي أن "ليس لدينا أي تحفظ على إقامة سدّ النهضة بشرط عدم إضرار بالشعب المصري ومصالحه الحيوية في المياه" (عطوة ٢٠١٦، ٩٣). ومن جانبه استقبل الوفد الدبلوماسي المصري برئاسة عبد الفتاح السيسي في عام (٢٠١٨) هيلا مريم

في زيارته الأولى لمصر، ولكن من دون أية نتيجة تُذكر فيما يخصّ أزمة سدّ النهضة (يوسف ١١٨).

على مستوى إجتماعات القمم المنعقدة في هامش الفعاليات الدولية شارك السيسي في القمة الثلاثية بين مصر والسودان وأثيوبيا مع كلٍّ من عمر البشير الرئيس السوداني الأسبق وهيلا مريم في (حزيران ٢٠١٨)، وفي عام (٢٠١٩) أيضاً انعقدت قمة مماثلة لبحث آخر التطورات فيما يخصّ أزمة سدّ النهضة(وطن نيوز ٢٠١٩)، وفي تشرين الأول (٢٠١٩) على هامش القمة الروسية الافريقية التقى السيسي برئيس الوزراء الأثيوبي أبي أحمد، وأكد رئيس الوزراء الاثيوبي أنه "لهم كلّ التقدير والاحترام لمصر شعباً وحكومةً، وسدّ النهضة لن يضرّ مصالح مصر القومية" (France 24، ٢٠١٩)، وكانت آخر الزيارة له إلى أثيوبيا في عام (٢٠٢٠) للمشاركة في (القمة الإفريقية ٣٣)، ولم يلتق فيها أي مسؤول أثيوبي. وعلى المستوى غير الرئاسي قام وزير الخارجية المصرية سامح شكري بزيارة أثيوبيا (٨) مرات من (٢٠١٥ حتى ٢٠٢٠) (شروق ٢٠٢٠) ، إذاً مع صعود السيسي إلى السلطة توجهت الدبلوماسية الرسمية المصرية إلى تبني استراتيجية تتمحور حول ترسيخ المصلحة المشتركة مع أثيوبيا وبناء الثقة وتعزيز التعاون الثنائي، من أجل خلق مساحة مشتركة تساعد في تسوية حلّ أزمة سدّ النهضة، إلاّ أنّ هذه الاستراتيجية لم تكتسب أية نتيجة إيجابية للدبلوماسية المصرية، بحيث لم تغير كل هذه الزيارات الرسمية في هذه الفترة الموقف الاثيوبي حيال أزمة سدّ النهضة وظلت تمضي قُدماً في بنائه (عسكر، ١٨٧).

ثانياً: الزيارات الرسمية المصرية الإقليمية والدولية لحلّ ازمة سدّ النهضة:

بدأت الدبلوماسية الرسمية المصرية تتجه نحو دول حوض النيل في بداية (٢٠١٦)، من خلال سلسلة من الزيارات التي قام بها "عبد الفتاح السيسي" إلى (تنزانيا، جيبوتي، أوغندا، رواندا، الجابون، تشاد، الكونغو الديموقراطية، وأريتريا)، في سبيل تعزيز الدبلوماسية المصرية، وإضعاف موقف أثيوبيا في أزمة سدّ النهضة، ومن جانب آخر ضمّت الزيارات مطالبة البنك الدولي للوساطة بين مصر وأثيوبيا لحلّ الأزمة المذكورة، ووافق البنك الدولي رسمياً في (كانون الثاني ٢٠١٧) على المشاركة مع اللجنة الثلاثية الدولية، ولكن رُفِضَ هذا المقترح من قبل أثيوبيا (المصري ٢٠١٨، ١١).

في عام (٢٠٢٠) تحركت الدبلوماسية الرسمية مرة أخرى تجاه إقليمها الخارجي بغية تقوية موقفها في سدّ النهضة، لاسيّما بعد إصرار أثيوبيا في المضي قدماً لإكمال السدّ، في هذا الإطار قام وزير الخارجية المصرية سامح شكري بجولة إلى كل من (رواندا، جنوب أفريقيا، جنوب

السودان، الكونغو الديموقراط، وتنزانيا) من أجل تسليم رؤساء هذه الدول رسالة الرئيس المصري، فيما يتعلق بتعنت الجانب الأثيوبي في أزمة سدّ النهضة، وفي العام نفسه أيضاً زار وزير الخارجية مجموعة من الدول العربية ساعياً إلى كسب التأييد العربي، وضمن هذه الجهود نُقِلَتْ هذه القضية إلى " جامعة الدول العربية" حيث قامت المنظمة بإصدار قرار في (آذار ٢٠٢٠) تؤيد فيه حق المصر التأريخي في نهر النيل(عبد الكريم، ٣٥٩).

وبعد فشل المفاوضات الثلاثية بين مصر والسودان وأثيوبيا بوساطة الولايات المتحدة في عام (٢٠٢٠)، بسبب عدم توقيع أثيوبيا والسودان على "الاتفاق الإطاري" الذي استكمل في ختام المفاوضات التي أجريت في واشنطن، ما أدّى الى استعانة السياسة الخارجية المصرية بـ "مجلس الأمن الدولي"، وفي هذه الأثناء وجّه وزير الخارجية المصري سامح شكري رسالة إليه، مطالباً فيه حثّ أثيوبيا على التوقيع على تلك الاتفاقية، باعتبار أزمة سدّ النهضة الذي يشكل تهديداً على السلم والأمن في المنطقة، ومن جانب آخر صرحت أثيوبيا أنّ السدّ لايشكل تهديداً بل هو مشروع تنموي، لذلك اجتمع مجلس الأمن في (٣٠ حزيران ٢٠٢٠)، وطلب من الدول الثلاث مواصلة المفاوضات في إطار الاتحاد الافريقي في سبيل الوصول إلى حلّ يُرضي الجميع(سرحان وجمعة).

وقد تحركت الدبلوماسية الرسمية المصرية نحو الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال خطابين ألقاهما عبد الفتاح السيسي في الدورتين (٧٥-٧٦) للجمعية العامة في (٢٠أيلول/ ٢٠٢٠) و(٢٠٢١)، حيث أكّد فيهما على أهمية نهر النيل لمصر قائلاً: " يُشّكل نهر النيل شريان وجودها الوحيد عبر التأريخ وهو ما يفسر القلق العارم، الذي يعتري المواطن المصري إزاء سدّ النهضة الاثيوبي" وأيضاً قال: " إنّ المفاوضات الدائرة منذ عقد من الزمن بين مصر وإثيوبيا والسودان جرّاء تعنت أثيوبيا ورفض غير مبرر... وسياسة فرض الأمر الواقع باتت تنذر بتهديد واسع لأمن واستقرار المنطقة بأكملها"، واستمر بالقول: "لا تزال مصر تتمسك بالتوصل إلى اتفاق شامل ومتوازن وملزم قانونياً حول ملء سدّ النهضة الاثيوبي وتشغيله حفاظاً على وجود (١٥٠ مليون) مواطن مصري والسودان" (الموقع الرسمي للرئاسة الجمهورية المصرية ٢٠٢١).

في الخلاصة يمكن القول: إنّ أغلب الزيارات التي قام بها الرئيس المصري أو وزير الخارجية في العقد الماضي إلى أثيوبيا أو إلى دول حوض النيل والدول العربية وحتى إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة لم تأتِ ثمارها، لاسيّما فيما يخص أزمة سدّ النهضة، لأنَّ هذه الزيارات لم تستطع إيقاف المشروع ولم تجبر أثيوبيا على توقيع اتفاق قانوني ملزم حول آلية

الملء والتشغيل وآلية فض النزاعات..... إلخ، بل أعطت أثيوبيا الوقتَ الكافي لإكمال سدّ النهضة.

الفرع الثاني: الزيارات غير الرسمية لحل أزمة سدّ النهضة (الشعبية)

تُعدّ الدبلوماسية الشعبية بمثابة "القوة الناعمة" والأساس في دعم جسور التواصل بين الشعوب، وهي ما يمكن أن تكون إحدى أدوات الدعم والمساندة للدبلوماسية الرسمية(منيرة ٢٠٠٩، ٤٢). وفيما يخصّ الدبلوماسية الشعبية المصرية، فإنّ الظروف التي أعقبت ثورة (٢٥ كانون الثاني ٢٠١١)، تسببت في جمود المسار التفاوضي والتعاون المائي على المستوى الرسمي بين مصر وأثيوبيا، وازداد هذا التوتر حينما قررت أثيوبيا بناء سدّ النهضة على النيل الأزرق، من دون إخطار مسبق للمؤسسات الرسمية المصرية، ولتغطي هذه المرحلة تبنت مصر جملة من الأدوات المجتمعية والشعبية، بغية إقناع أثيوبيا بتأخير بناء سدّ النهضة وتأجيل التصديق على اتفاقية "عنتيبي" من قبل البرلمان الأثيوبي (عطوة، ١٠٠).

إنّ الحكومة الانتقالية المصرية في فترة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة كانت على دراية تامة على أنّ السياسة الرسمية للبلاد ليست على حالة جيدة لمواجهة أزمات إقليمية، ومن ضمنها: أزمة سدّ النهضة، وبالأخص حينما قام رئيس الوزراء المصري أنذاك عصام شرف بزيارة غير مدروسة إلى أديس أبابا، من دون تنسيق مسبق مع أثيوبيا ما أدّت إلى استقبالها بشكل غير لائق، ومن جانب آخر أغضبت الجانب السوداني واعتبرتها نكلا بالعهود والاتفاقيات التي وقعتها مع مصر (Obeid 2015, 696)، ما أدّت إلى الاعتماد في هذه الفترة على الدبلوماسية الشعبية في سبيل فتح صفحة جديدة مع دول حوض النيل بشكل عام وأثيوبيا بشكل خاص، ومن جانب آخر كانت الحكومة الانتقالية تحاول إصلاح ما أفسدّه النظام حسني مبارك السابق ومعالجة بعض الملفات الخارجية ومن أهمها: الملف المائي مع أثيوبيا (جريدة الوفد ٢٠١١)، لذلك بدأ الوفد الدبلوماسي الشعبي المصري يتحرك إلى ثلاث دول رئيسة في حوض النيل وهي (أوغندا، أثيوبيا والسودان)، ليؤكد إعادة توظيف المسار الثاني للدبلوماسية في السياسة الخارجية المصرية تجاه هذه الدول، كما لاشكّ أنّ هذه المبادرة تبناها عدد من النشطاء السياسيين والقوى الثورية، حيث بدأت أولى الحملات الدبلوماسية الشعبية من أوغندا في بداية (نيسان ٢٠١١) وكان الوفد الشعبي يتضمن (٣٥) شخصية من مختلف التيارات الوطنية، والتقوا بالرئيس الأوغندي آنذاك "يوري موسيفيني" وطلبوا منه تأجيل التصديق على اتفاقية "عنتيبي" لمدة عام واحد حتى تستقر الأوضاع السياسية في مصر، وأكّد موسيفيني أنّه لن يسمح بأي شكل أن تضر مصر من هذه الاتفاقية، وأن بلاده ستأجل التصديق، ومن جانب آخر طلب الوفد المصري

من الرئيس الأوغندي أن تطلب من أثيوبيا تأجيل التصديق على اتفاقية عنتيبي مع التوقف عن بناء سدّ النهضة، ومن جانبه توعد أنّه سيبذل قصارى جهده لإقناع أثيوبيا بمتطلبات الوفد الشعبي المصري (أمين ٢٠١٢).

الجولة الثانية من الزيارات الشعبية كانت من أهم المحاولات الدبلوماسية غير الرسمية لحلّ أزمة سدّ النهضة واتفاق "عنتيبي" مع أثيوبيا، حيث قام الوفد الشعبي المصري بزيارة العاصمة الأثيوبية في (٢٩ نيسان ٢٠١١)، وكان الوفد مكوناً من (٤٠) شخصية عامة والسياسية مثل (السيد بدوي) رئيس حزب الوفد، و (جورج إسحاق) قيادي بحركة كفاية، و (سكينة فؤاد نائب) حزب الجبهة، و (مصطفى الجندي) نائب بالبرلمان (البحري، ١٤٥)، وقد أجرى الوفد عدداً من اللقاءات مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية الأثيوبية ومن أهمها: التقى الوفد بالرئيس الأثيوبي الأسبق ميليس زيناوي، حيث وافق في حينه على طلبهم بتأجيل التصديق على اتفاقية "عنتيبي" في البرلمان الأثيوبي حتى يُنْتَخَبُ الرئيس المصري الجديد، ومن جانب آخر أظهر حُسنَ نيّة بلاده في مشروع سدّ النهضة حينما وافق على طلب الوفد الشعبي المصري حول دراسة آثار السدّ على الأمن المائي المصري من قبل مجموعة من الخبراء الدوليين حتى يطمأنّ الشعب المصري أنّ سدّ النهضة لن يضرّهم (عطوة، ١٠٣).

وقد انتهت الجولة الدبلوماسية الشعبية بزيارة السودان في (٦ أيار ٢٠١١)، من خلال زيارة جنوبها وشمالها، حيث رحب الرئيس السوداني السابق عمر بشير بالوفد الشعبي، ومن جانب آخر أجرى الوفد عدداً من اللقاءات مع قادات الأحزاب السودانية في الجنوب والشَّمال من أجل تناول سُبل التعاون فيما يخص ملف مياه نهر النيل، وتعهد الرئيس السوداني أنّ بلاده ستلتزم بالاتفاقيات التأريخية بين البلدين، ولن يوقع على اتفاقية "عنتيبي" وسيكون مؤيداً للموقف المصري بشأن سدّ النهضة (عطوة، ١٠٤).

وبعد تولي محمد مرسي الرئاسة الجمهورية قام الوفد الشعبي بزيارة أثيوبيا للمرة الثانية في (تشرين الأول ٢٠١٢) بغية خلق مناخ سياسي جيد بين البلدين، وهذه المرة كان الوفد مكوناً من منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية...إلخ، والتقوا بعدد من مسؤولين أثيوبيين وطالبوهم بإيقاف العمل في سدّ النهضة بشكل مؤقت، ولكن لم يتعهد الجانب الاثيوبي بأيّ وعد لإيقاف المشروع، وقد استقبلت هذه الأداة بشكل ناجح على مستوى الدول الخارجية، لكنها واجهت تحدياً كبيراً على المستوى الداخلي لأنها لم تلاق تأييداً وتنسيقاً مع المؤسسات الرسمية للدولة المصرية، وكانت هذه الزيارة الأخيرة ضمن المسار غير الرسمي، لأنّ عبد الفتاح السيسي اعتمد على الزيارات الرسمية لحلّ أزمة سدّ النهضة مع أثيوبيا (عسكر، ١٦٠).

إنّ الزيارات الشعبية التي تبنيها الخارجية المصرية كانت في سبيل تحريك المياه الراكدة في مسار العلاقات المصرية – الأثيوبية، وقد نجحت في بداية مسارها بإقناع الدول الثلاث في التعاون المائي مع مصر وتأجيل التصديق على اتفاقية "عنتيبي"، وأيضاً أقنعت أثيوبيا بتشكيل لجنة ثلاثية دولية لدراسة آثار سدّ النهضة على الأمن المائي المصري، إلاّ أنّ ضعف التنسيق بين الوفد الشعبي والمؤسسات الرسمية أدّى إلى إفشال ما قامت به الدبلوماسية الشعبية.

المبحث الثاني: دور المفاوضات الدبلوماسية المصرية حيال أزمة سدّ النهضة

بما أنّ المفاوضات هو عملية اتصال بين طرفين أو أكثر حول قضية معينة، يتم من خلالها استخدام اساليب الحوار كافة من أجل الوصول إلى الهدف الذي يرغب كل طرف في تحقيقه أو الحد الادنى المقبول من هذه الأهداف (مطر ٢٠٢٠، ٦٥٥)، وأن أثيوبيا لم تغيرمن جوهر تعاملها مع الجانب المصري منذ إعلانها عن تشييد سدّ النهضة في (٢نيسان ٢٠١١)، ولكن غيرت التكتيكات والمسارات التفاوضية حسب الظروف التي مرت بها أزمة سدّ النهضة، حيث مرّت بعديد من المراحل والمحطات التفاوضية بين الدول الثلاث مصر والسودان وأثيوبيا، وهذه الجولات التفاوضية كانت مرتبطةً بالأساس بطبيعة البيئة الخاصة بها التي تغيرت مكوناتها وصياغتها حسب مؤشرات القوى والتوازن التي حكمت مسار الأزمة منذ بدايتها (مرعي ٢٠٢١، ١٥٧).

إنّ هذا المبحث يتناول المسار التفاوضي بين مصر وأثيوبيا والسودان خلال العقد الماضي ولحد الأن (٢٠٢٢)، من أجل تحليل هذه الأداة تجاه أزمة سدّ النهضة، لذلك قسم هذا المسار إلى عدة مراحل تفاوضية، حيث سيتم تناولها من خلال ثلاثة مطالب، على النحو الآتي:

المطلب الأول: المرحلة الأولى من المفاوضات (٢٠١١-٢٠١٥)

خلال هذه الفترة اتبعت مصر نهجاً دبلوماسياً جديداً معتمدةً على التعاون مع الجانب الأثيوبي بشأن مشروع سدّ النهضة، وكانت المطالب الدبلوماسية المصرية في هذه الفترة تتمحور حول مجموعة من الأمور، من أهمها؛ أولاً: إيقاف تشييد سدّ النهضة في ظل مخاوف مصر والسودان من آثاره السلبية، ثانياً: عدم تغيير السعة التخزينية من (١٤ الى ٧٤ مليار متر مكعب)، أمّا ثالثاً: فهو تشكيل لجنة ثلاثية دولية تقوم بدراسة الآثارالاقتصادية البيئة والاجتماعية لسدّ النهضة على الدولتين المصبين (Gebreluel 2014, 25-27)، ومن جانبه وافق رئيس الوزراء الأثيوبي على تشكيل لجنة ثلاثية دولية في عام (٢٠١٢)، لدراسة السدّ من كافة جوانبه من أجل الوصول إلى رؤية مشتركة، وجاء هذا القرار بعدما قام الوفد الشعبي ورئيس الوزراء

المصري الأسبق عصام شرف بزيارة أثيوبيا وحثّاهم على مراعات الظروف التي تمر بها مصر داخلياً (الشافعي ٢٠٢١، ١٠٦).

لقد بدأت بالفعل جملةٌ من الاتصالات والمباحثات من خلال اجتماع وزراء الرّي والموارد المائية للدول الثلاث، حيث عقدت أربع جولات تفاوضية من أجل تشكيل لجنة ثلاثية دولية، واستغرقت قرابة عام (آيار ٢٠١١ إلى آيار ٢٠١٢)، واستقرت على تشكيل لجنة من (١٠خبراء) بواقع خبيرين لكل دولة وأربع خبراء دوليين، لمتابعة الآثار الناتجة عن بناء سدّ النهضة على مصر والسودان. لقد عقدت اللجنة (٤٩) اجتماعاً خلال (٢٠١٢-٢٠١٣) في ست جولات تفاوضية في (القاهرة، الخرطوم، أديس أبابا)، مع قيام بأربع زيارات ميدانية إلى موقع السدّ خلال ذلك العام، وارتكزت اللجنة في عملها على إجراء ثلاثة أنواع من الدراسات: أولاً: دراسات هندسية متعلقة بارتفاع السدّ، وسعتها التخزينية وأمانه، أمّا ثانياً فهو متعلق بالموارد المائية، وثالثاً: متعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كان الجانب الاثيوبي دائماً تحرص على أن يكون عمل اللجنة في إطار الوثائقالتي تقدمها لهم فقط من دون دراسات جديدة (جريدة اليوم السابع ٢٠١٣). وبعد مرور سنة على تشكيل اللجنة الثلاثية الدولية أكملت عملها في (آيار٢٠١٣)، وأصدرت تقريرها النهائي الذي أوصى بما يلي (جريدة اليوم السابع):

١. الدراسات الأثيوبية غير كافية لتقييم آثار السدّ ومن جانب آخر الدراسات غير حديثة لاسيّما الدراسات البيئية والاجتماعية التي لم تذكر تأثير السدّ في مصر والسودان، كما توصي هذه اللجنة بتشكيل لجنة أخرى لدراسة آثار سدّ النهضة وتقييمها.
٢. الوثائق التي قدمتها أثيوبيا إلى اللجنة لم تعطِ تفاصيل حول ما إذ كان السدّ ملائماً مع الظروف الجيولوجية لمنطقة بنيشنقول الأثيوبية.
٣. ولم تقم الحكومة الاثيوبية بتقديم أية دراسات حول زيادة السعة التخزينية لسدّ النهضة من ١٤ إلى ٧٤ مليار متر مربع.
٤. أوصت بإعادة تصميم بوابات التحكم في السدّ، بشكل يعكس آلية التعامل مع الفيضانات الموسمية...الخ.

على رغم ممّا جاء في هذا التقرير من النقص في المعلومات وقصور واضح في شرح الإيجابيات والسلبيات لسدّ النهضة، إلاّ أنّ العمل في السدّ من قبل أثيوبيا كان مستمراً من دون توقف خلال مرحلة عمل اللجنة الثلاثية الدولية، وبعد إعلان اللجنة الدولية عن تقريرها ظهرت مجموعة من الخلافات بين مصر وأثيوبيا ومن أهمها؛ أولاً: صيغة الاتفاق، حيث كانت أثيوبيا حريصةً على أن تكون توصيات اللجنة الثلاثية الدولية استرشادية وغير إلزامية، في المقابل

طالبت مصر أن تكون إلزاميةً، أمّا ثانياً فكان حول آلية حلّ النزاعات، حيث كانت مصر تطالب أنْ تكون هنالك آلية قانونية ملزمة (لأنّ تدفقات نهر النيل تختلف من عام إلى آخر) من خلال إحالتها إلى وساطة دولية تختارها الدول الثلاث، أمّا أثيوبيا فقد رفضت هذا المقترح، واقترحت بدلاً من ذلك تشكيل لجنة وطنية من الدول الثلاث لحلّ النزاعات، ولكن لم تنجح هذه المحاولة وبسبب عدم الوصول إلى حلّ يرضي الجميع يبقى الأمر على ما هو عليه (مخلوف وضياء ٢٠٢١)، أمّا ثالثاً: فكان متعلقاً بإجابة عن سؤال مهم وهو هل ترتبط أثيوبيا بناء سدّ النهضة بنتاج دراسات اللجنة الدولية؟ فكان جواب الجانب الأثيوبي مخيباً لآمال مصر، حيث أعلن وزير الرّي والموارد المائية لأثيوبيا "أنّ نتائج الدراسات التي أجرتها اللجنة الثلاثية الدولية تحظى باحترام وأنّها لاتعني وقف بناء سدّ النهضة" (الشافعي ١٥٨).

بعدما قدّمت اللجنة الثلاثية الدولية توصيتها، بدأت المفاوضات بين وزراء الرّي للدول الثلاث في (آيار ٢٠١٣) في العاصمة السودانية (خرطوم)، وكانت هذه المفاوضات تتمحورحول هذه الجولات التي جرت بينها حول تشكيل لجنة أخرى لإجراء دراسات جديدة حول سدّ النهضة، واقترح الوفد الدبلوماسي المصري تشكيل لجنة دولية، أمّا أثيوبيا فقد اقترحت تشكيل لجنة من خبراء أثيوبيين لتقديم الدراسات، وفي الأخير اتفقت مصر وأثيوبيا على المقترح السوداني بتشكيل لجنة من الدول الثلاث، بشكل تتكون من (١٢) خبيراً بمعدل أربع خبراء لكل دولة، ومرة أخرى اقترحت مصر إيقاف العمل في سدّ لنهضة لمدة ستة أشهر، ولكن رُفِضَ المقترح من قبل أثيوبيا، وذلك بسبب أحداث (٣٠حزيران ٢٠١٣) في مصر وتوقفت المفاوضات الثلاثية حتى (أيلول ٢٠١٤) (مرعي، ١٢٤).

وعقدت في (أيلول ٢٠١٤) جولة جديدة من المفاوضات بين وزراء الري للدول الثلاث في خرطوم، للبحث في آلية تنفيذ توصيات اللجنة الثلاثية الدولية من خلال تشكيل لجنة وطنية من الدول الثلاث مع الاستعانة بشركة استشارية دولية لإجراء دراسات جديدة حول آثار السدّ على مصر والسودان خلال عامين، وانعقدت أيضاً مجموعة من جولات تفاوضية لاختيار الشركة الاستشارية، حيث حددت (٧) شركات استشارية عالمية، ليتم اختيار شركتين من بينها لتنفيذ تلك الدراسات، وفي تشرين الأول (٢٠١٤) اتفقت الدول الثلاث على شركتين إحداهما هولندية (Deltares) والأخرى فرنسية (B.R.L)، لتقوما بإجراء الدراسات الضرورية حول آثار السدّ(بي بي سي نيوز، ٢٠٢١).

إنّ المفاوضات التي جرت في هذه الفترة بين الدول الثلاث أسفرت عن تقريب رؤساء هذه الدول ودفعتهم إلى توقيع اتفاقية قانونية بينهم في مارس (٢٠١٥) حيث سميت باتفاقية "إعلان

المبادئ"، التي تضمنت (١٠) مبادئ رئيسة، وفي البداية اعتبترها مصر أنّها الجسر الواصل بين أطراف الأزمة من أجل إيجاد حلّ مناسب للقضايا المرتبطة بالسدّ، ولم تمرّ على الاتفاقية إلاّ أشهر قليلة، إذ قامت أثيوبيا بتحرك فردي من دون أي اعتبار لمصر والسودان، من خلال إعلان إرجاع نهر النيل الأزرق إلى مجراه الطبيعي من أجل البدأ بالملء الأول، ما أدّى إلى التغيير في المسار التفاوضي بين الدول الثلاث، وإلى ازدياد مخاوف الوفد الدبلوماسي المصري في ذلك الوقت وذلك لسببين أولهما، إعلان أثيوبيا عن إكمال (٤٠%) من أعمال سدّ النهضة (عطوة، ٩٧)، وثانيهما انسحاب الشركة الهولندية الخاصة بدراسة سدّ النهضة، وذلك لعدم وجود ضمانات لإجراء الدراسات بشكل محايد (يوسف، ١٢٤).

وفي ظل وجود التوتر الحاد بين الدول الثلاث، كانت مصر تحاول العودة إلى المفاوضات من أجل الخروج من هذه الأزمة بأقل خسائر، ولذلك حاولت أن تعطي المفاوضات طابعاً سياسياً بدلاً من الطابع الفني، وهذا من خلال اقتراح مشاركة وزراء الخارجية للدول الثلاث مع وزراء الرّي والموارد المائية، وهكذا بدأت جولة جديدة من المفاوضات السدّاسية بين وزراء الخارجية والري للدول الثلاث في (كانون الثاني ٢٠١٥)، وأسفرت عن توقيع وثيقة تفاهم سميت بـ " وثيقة خرطوم"، وتضمنت مجموعة من النقاط، من أهمها (الشمري ٢٠٢١، ٣٠٠):

١. الإلتزام التام بإتفاقية إعلان المبادئ.
٢. إلتزام أثيوبيا باتفاقية إعلان المبادئ بخصوص ملء السدّ وتشغيله، وتشكيل لجنة مختصة لدراسة زيادة عدد الفتحات في السدّ لتمرير الماء.
٣. تحديد فترة زمنية لاتتجاوز ثمانية أشهر لدراسة آثار السدّ، واختيار شركة ارتيليا الفرنسية بديلاً للشركة الهولندية المنسحبة.

المطلب الثالث: المرحلة الثانية من المفاوضات (٢٠١٧- ٢٠٢٠)

بدأت هذه المرحلة بعدما أعلن وزير الرّي الاثيوبي آنذاك موتوما مامكاسا "أنّ بلاده لا تلتزم باتفاقية "إعلان المبادئ" وأكّد أيضاً " أنّ قرار اللجنة الثلاثية الدولية غير ملزم، والعمل مستمر للانتهاء من بناء السدّ" (البنداوية ٢٠١٨، ٥٠).

من الأمور الهامة التي أثّرت في الدبلوماسية المصرية في تلك الفترة إعلانُ أثيوبيا في بداية (٢٠١٧) أنّها قد أكملت (٧٠%) من أعمال السدّ الذي كان متعارضاً مع الاتفاقيات المبرمة بين الدول الثلاث، كما أعلنت أيضاً الشركتان الاستشاريتان أنّهما قد انتهيتا من

دراستهما، إذ بعد (١١شهراً) من تكليفهما قامتا بإصدار تقريرهما الاستهلالي حول سدّ النهضة، ما أدّى إلى فتح باب الخلافات من جديد بين الدول الثلاث (العربي ٢٠٢١، ١٠٧).

ومن أجل العودة إلى طاولة المفاوضات مرة أخرى قدّم وزير الخارجية المصري سامح شكري مبادرة في التشرين الثاني (٢٠١٧) من أجل إحداث حلحلة للتعثر المتجدد، وإحداث اقتراح جديد على نظيره الأثيوبي، من خلال مشاركة البنك الدولي كوسيط محايد في أعمال اللجنة الوطنية الثلاثية، ولكن في (كانون الثاني ٢٠١٧) رفضت أثيوبيا هذه المبادرة (بي بي سي نيوز، ٢٠١٧). أمّا الجانب السوداني فدعت إلى تبيني آلية أخرى في التعامل مع الأزمة، من خلال "اجتماع تساعي" لوزراء الرّي والخارجية والمخابرات للدول الثلاث في خرطوم، وقد وافقت مصر وأثيوبيا على هذا المقترح، وعُقِدَ أول اجتماع في (نيسان ٢٠١٨) للبحث في نقاط الخلاف التي جاءت في التقرير الاستهلالي للشريكتين الاستشاريتين، الذي ركز في المقام الأول على الآثار السلبية في الدول المصب ويضع أسساً استرشادية لقواعد الملء والتخزين بما لايؤثر في معلات التدفق من مياه النيل، ووضع قواعد الملء حسب المراحل التي يمرّ بها الفيضان في الهضبة الاستوائية، وهذا الاجتماع أيضاً انتهى كعادته برفض أثيوبي (شهود، ٢٠٢١)، ما أدّى إلى عقد الاجتماع الثاني في (آيار ٢٠١٨) في أديس أبابا، والذي انتهى أيضاً بإصدار بيان مشترك يتضمن ملاحظتين، أولاهما عقد القمة الثلاثية كل ستة أشهر، أمّا ثانيتهما فهي تشكيل مجموعة علمية مستقلة لتحقيق التقارب بين الدول الثلاث حول سدّ النهضة (حمدالله، ٢٠١٨).

من أجل إيجاد حل دبلوماسي وقانوني شكلت مجموعة علمية من (١٥) خبيراً من الدول الثلاث في (حزيران ٢٠١٨)، وعقد أول اجتماع لها في الخرطوم لمناقشة استراتيجية ملء سدّ النهضة، وبناء الثقة المتبادلة بين الدول الثلاث، إلاّ أنّ هذه المجموعة لم تضف أي شيء يذكر للمفاوضات بل كانت بمثابة وسيلة لكسب الوقت من الجانب الأثيوبي (العربي، ١١). أمّا فيما يخصّ اجتماع القمة الثلاثية، فبدأت أولى جولة لها في القاهرة في (أيلول ٢٠١٩)، حيث قامت مصر بتقديم مقترح فني واضح لأثيوبيا، لتحديد سنوات ملء، في فترة زمنية لا تقلّ عن (٧ الى ١٠) سنوات، والحفاظ على منسوب المياه في السدّ العالي في مصر عند (١٦٥م)، مع تدفق لا يقل عن (٤٠ مليار متر مربع)، في المقابل رُفِضَ هذا المقترح أيضاً من قبل أثيوبيا (عسكر، ٢١٦).

إنّ الموقف الأثيوبي الرافض لكل مقترحات الوفد التفاوضي المصري أجبر وزارة الري والموارد المائية المصرية على إصدار بيان تؤكد فيه "أنّ مفاوضات سدّ النهضة وصلت الى طريق مسدّود نتيجة التشدد الأثيوبي، ورفضها كافة الطروحات التي تراعي مصالح مصر

عامة... كما رفضت أثيوبيا مناقشة قواعد الملء والتشغيل لسدّ النهضة، وأصرت على حصر المفاوضات على الملء الأول... ما أدّى إلى وصول المفاوضات إلى مرحلة الجمود التام"، وختم البيان بالقول: "إنّه على ضوء وصول المفاوضات إلى طريق مسدّود، فقد طالبت مصر بتنفيذ المادة العاشرة من اتفاق إعلان المبادئ لمشاركة طرف دولي في مفاوضات سدّ النهضة للتوسط بين الدول الثلاث" (سكاي نيوز ٢٠١٩).

أخيراً يمكن القول إنّ الموقف الأثيوبي تجاه سدّ النهضة لم يتغير خلال فترة (٢٠١١ حتى ٢٠١٩)، واستمرت أثيوبيا في التعنت والمماطلة من أجل كسب الوقت الكافي لإكمال السدّ ونجحت في ذلك، واستطاعت استنزاف القدرة الدبلوماسية والتفاوضية المصرية من خلال الاستمرار في بناء السدّ طول فترة المفاوضات، ولم تلتزم بأية نقطة من الاتفاقيات التي أبرمت بين الدول الثلاث، وهكذا أخضعت مصر أمام الأمر الواقع، ولم يبقَ أمام الجانب المصري إلاّ الإعلانُ عن فشل المسار التفاوضي الثلاثي، والمطالبة بالوساطة الدولية.

وبعد إعلان فشل المفاوضات الثلاثية من قبل الرئاسة المصرية ووزارتي الرّي والخارجية، اتخذت مفاوضات أزمة سدّ النهضة مساراً جديداً، وهو اللجوء إلى الوساطة الدولية وجاء هذا القرار عقب خطاب عبد الفتاح السيسي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في (أيلول ٢٠١٩) قائلاً "إنّ مياه النيل بالنسبة لمصر مسألة حياة وقضية وجود...، ولن تقبل مصر تشغيل سدّ النهضة بفرض الأمر الواقع...، ولقد سلكنا طريق المفاوضات، ولكنها لم تصل إلى النتائج المرجوة، لذلك أطلب من المجتمع الدولي إيجاد حلّ لايضرّ بدول المصب تجنباً للصراع على المياه" (جريدة اليوم السابع). ومن جانب آخر أكّد المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية في (تشرين الأول ٢٠١٩) أنّ "هناك حاجة إلى دور دولي فعّال لتجاوز التعثر الحالي في المفاوضات وتقريب وجهات النظر بين الدول الثلاث...، ومصر تؤكد انفتاحها على كل جهد دولي للوساطة من أجل التوصل إلى اتفاق مطلوب"، ولكنّ الجانب الأثيوبي رفض هذه المبادرة منذ البداية بحجة أنّ هذه الأزمة قضية داخلية بين دول حوض النيل ولاتحتاج الى التدخل الدولي (الشافعي، ١٦٤).

على الرغم من رفض أثيوبيا للوساطة الدولية، إلاّ أنّ عبد الفتاح السيسي طلب من الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) أنّ تكون دولته وسيطاً بين مصر والسودان وأثيوبيا بشأن سدّ النهضة، ومن جانبه وافق ترامب على هذا الطلب، وكلّف كلّاً من وزير الخزانة الأمريكية ومدير البنك الدولي لهذه المهمة، حيث قاما بإرسال خطاب إلى وزراء الخارجية للدول الثلاث للقاء في واشنطن لبحث أزمة سدّ النهضة (przyborowski 2009)، وبالفعل اجتمعت الأطراف

الخمسة في واشنطن في (٦ تشرين الثاني ٢٠١٩)، وأصدر عنهم بيان مشترك جاءت فيه موافقتهم على عقد أربعة اجتماعات عاجلة على مستوى وزراء الري والخارجية وبمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي من أجل التوصل إلى اتفاق حول ملء سدّ النهضة وتشغيله خلال شهرين، وهكذا بدأت أولى الجولات التفاوضية في (١٥تشرين الثاني ٢٠١٩) في أديس أبابا بحضور الأطراف الخمسة، وكانت الجولة الثانية في القاهرة والثالثة في الخرطوم والجولة الرابعة من الاجتماعات كانت أيضاً في أديس أبابا في (٨ كانون الثاني ٢٠٢٠)، وبعد اكتمال الاجتماعات الأربعة استضافت واشنطن الأطراف الثلاثة لتقييم نتائج تلك الاجتماعات، كما استقبل دونالد ترامب وزراء الخارجية للدول الثلاث في البيت الأبيض (بي بي سي العربية، ٢٠٢٠). وفي هذا الصدد أعلنت الدول الثلاث عن توصلها إلى "اتفاق مبدئي" إذ كان بمثابة خارطة طريق تضمنت (٦) بنود أساسية ومن أهمها؛ سيتم ملء السدّ على مراحل، وستتم تعبئة خزان السدّ في موسم الفيضان، كما سيتم إنشاء آلية تنسيق لتسوية النزاعات، وكان حرص الوفد التفاوض المصري واضحاً على ضرورة أن يكون الاتفاق ملزماً، أمّا الجانب الاثيوبي كان يطالب أن يكون الاتفاق استرشادياً فقط (أناضول الإخبارية، ٢٠٢٠). وقد أعدّ الجانب الأمريكي مسودةَ اتفاق بخصوص سدّ النهضة في (١٦شباط ٢٠٢٠)، وطلب من الدول الثلاث المشاركة في الاجتماع الأخير للتوقيع عليها، ولكن أثيوبيا أعلنت أنّها لن تشارك في ذلك الاجتماع، ولن توقّع على تلك الاتفاقية لأنّها لاتستجيب لعديد من مطالبها، ومن أهمها ضرورة موافقة مصر والسودان على أي مشروع مائي تقيمه أثيوبيا على نهر النيل الأزرق في المستقبل، ومن جانب آخر رفضت السودان التوقيع والحضور في الاجتماع بدعوى ضرورة حدوث التوافق الثلاثي، أما مصر فقد شاركت في الاجتماع ووقعت على الاتفاقية بشكل منفرد، وهكذا فشلت الوساطة الأمريكية والبنك الدولي في أزمة سدّ النهضة (الشافعي، ١٦٦).

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة من المفاوضات (٢٠٢٠-٢٠٢٢)

حينما تعثرت المفاوضات بين الدول الثلاث بواسطة الولايات المتحدة الأميركية والبنك الدولي في (شباط ٢٠٢٠) بسبب تعنت أثيوبيا، والاستمرار في المماطلة لكسب الوقت، حيث أدى إلى إخضاع الدبلوماسية المصرية للاستعانة بالمجلس الأمن الدولي لإيجاد حلّ قانوني يرضي الأطراف الثلاثة، وجاء هذا القرار بعدما أعلن وزير الخارجية الأثيوبي السابق في (١٩ حزيران ٢٠٢٠) أن بلاده ستبدأ بالمباشرة بالملء الأول لسدّ النهضة في (تموز ٢٠٢٠)، حتى إذا لم تتوصل إلى التوافق مع مصر والسودان (عبد الكريم، ٣٥٦) ، من جانبها سعت أثيوبيا

إلى التقليل من تأثير تلك الخطوة المصرية التصعيدية من خلال اقتراح عقد المفاوضات في إطار الاتحاد الإفريقي التي سميت بـ "القمة الإفريقية المصغرة" حول سدّ النهضة، ومن جانها وافقت مصرعلى هذا الاقتراح، لأنّ كان هدفها هو العودة إلى المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق قانوني كي تحمي حقوقها من مياه النيل، وفي هذه الأثناء أيضاً عقد مجلس الأمن جلسة بخصوص سدّ النهضة في (٢٩ حزيران ٢٠٢٠)، وأقرّ بمنح الاتحاد الإفريقي حقّ الوساطة، بشرط عدم قيام أية دولة من الدول الثلاث بتصرفات آحادية، أي بمعنى آخر عدم قيام أثيوبيا بالملء الثاني قبل الوصول إلى اتفاق قانوني، كان هذا القرار في صالح أثيوبيا للإطالة في جولات المفاوضات تحت وساطة جنوب أفريقيا التي استلمت رئاسة الاتحاد الإفريقي بعد مصر في عام (٢٠٢٠) (مرعي، ١٦٩).

وبعد إحالة المجلس الأمن الدولي أزمة سدّ النهضة إلى الاتحاد الإفريقي، أعلنت الأطراف الثلاثة التزامهم بهذا المقترح، وهكذا بدأت جولة جديدة من المفاوضات في (٣تموز ٢٠٢٠) من خلال تقنية الفيديو كونفرانس، بمشاركة وزراء الرّي والخارجية للدول الثلاث وبحضور (١١) مراقباً من الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن مشاركة خبراء قانونين وفنيين، وفي نهاية الاجتماع رفعوا تقريراً نهائياً إلى (سيريل راما فوزا) رئيس جنوب أفريقيا والاتحاد الإفريقي، ولكن لم يفسر عن هذا الاجتماع سوى الاتفاق على مواصلة المفاوضات، وبقيت المسائل العالقة كما هي من دون حلّ، ومن أهمها (مرعي، ١٧٨):

١. قواعد الملء وآلية تشغيل السدّ.
٢. التخفيف من حدّة الجفاف والجفاف الممتد في المستقبل.
٣. التابع الإلزامي للاتفاقيات، وآلية فضّ النزاعات المستقبلية.

هكذا ظلت أثيوبيا متمسكةً بموقفها الذي يتمثل في رفض كافة الشروط المسبقة من الجانب المصري، وقاطعةً المفاوضات أكثر من أربعة أشهر، ولكنّ المفاوضات استأنفت مرة أخرى بواسطة الاتحاد الإفريقي في (٤تشرين الثاني ٢٠٢٠)، بين وزراء الرّي للدول الثلاث وانتهت كسابقتها من دون التوافق على منهجية استكمال المفاوضات في المرحلة القادمة، لذلك رفعت كل دولة تقريراً لجنوب إفريقيا بوصفها رئيساً للاتحاد الإفريقي، حيث يحتوي على مجريات الاجتماع ورؤيته لحلّ أزمة سدّ النهضة، ومن أجل كسر الجمود الذي سيطر على مجريات المفاوضات قام عبد الفتاح السيسي بمكالمة تلفونية مع رئيس جنوب أفريقيا في (٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢١) (الجزيرة الإخبارية ٢٠٢١).

وبالفعل طلبت جنوب أفريقيا من الدول الثلاث العودة إلى طاولة المفوضات في (٣ كانون الثاني ٢٠٢١) لمناقشة المقترح السوداني بشأن منح دور أكبر للاتحاد الإفريقي عبر خبراته للوصول إلى اتفاق قانوني ملزم، وبناءً عليه عُقِدَ اجتماع سدّاسي بين وزراء الرّي والخارجية للدول الثلاث في (١٠ كانون الثاني ٢٠٢١) وقد أُخْفِقَ هذا الاجتماع أيضاً في تقديم أي تقدّم، وذلك بسبب تمسك السودان بضرورة تكليف خبراء مُعينين من قبل مفوضية الاتحاد الإفريقي لطرح حلول مرضية للقضايا الخلافية، وهذا الطرح تحفظت عليه كل من مصر وأثيوبيا، وهكذا انتهت المدة الرئاسية لجنوب أفريقيا من دون تقديم أي شيء يذكر لحلّ أزمة سدّ النهضة (وجدي، ١٣٤).

وبعد تولّي دولة الكونغو الديموقراطية رئاسة الاتحاد الإفريقي في (شباط ٢٠٢١) شهدت المفاوضات صفحة جديدة، إذ قامت رئيس الكونغو الديموقراطية فليكس تشيسيكيدي بإرسال دعوة إلى الأطراف الثلاثة لاستئناف المفاوضات في عاصمة بلاده كينشاسا، وفي (٢ نيسان ٢٠٢١) توجّه وزراء الخارجية للدول الثلاث إلى كينشاسا لبدأ جولة جديدة من المفاوضات في ظل وساطة الكنغو الديموقراطية، وعقدوا اجتماعين في (٤-٦ نيسان ٢٠٢١)، ولكنهم لم يحققوا فيهما أي تقدم ولم يفضيا إلى اتفاق حول إعادة إطلاق المفاوضات، لأنّ أثيوبيا رفضت آلية مصر والسودان حول توسيع دائرة الوساطة الدولية لتشمل ممثلي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية والبنك الدولي (وجدي، ١٣٥). ومع استلام دولة سنغال رئاسة الاتحاد الإفريقي في (شباط ٢٠٢٢) لم تقدم شيئاً يذكر لحلّ أزمة سدّ النهضة، وكانت هذه الفترة بمثابة فرصة ذهبية لأثيوبيا للاستمرار في الملء الثالث للسدّ من دون أي اعتبار للاتحاد الإفريقي ومصر والسودان (إندبيندنت الإخبارية ٢٠٢٢).

إنّ وساطة الاتحاد الإفريقي خلال العامين الماضين لم يفسر عنها أي نتائج مرجوة لحلّ أزمة سدّ النهضة بسبب التعنت والمماطلة من جانب أثيوبيا، ولم تكن لهذه الدول التي ترأست رئاسة الاتحاد أية ورقة ضاغطة على أثيوبيا لاسيّما جنوب أفريقيا التي تُعدّ حليفاً لأثيوبيا.

أخيراً يمكن القول: إنّ ما قامت به الدبلوماسية المصرية خلال العقد الماضي كانت في سبيل إيجاد حلّ لأزمة سدّ النهضة، من خلال استخدام أدواتها الرسمية المتمثلة في الزيارات الرسمية إلى أثيوبيا والدول الإقليمية والدولية، ومن جانب آخر تبنت مساراً غير رسمي في بداية الأزمة، حيث كان يتمثل في إرسال وفود شعبية إلى أثيوبيا ودول حوض النيل، فضلاً عن تبني المسار التفاوضي الذي استمرّ منذ بداية الازمة من خلال عقد عشرات من الجولات التفاوضية الثلاثية والسدّاسية والتساعية، بين وزراء (الري والخارجية والمخابرات) للدول الثلاث، ولكنّ هذه

المحاولات الدبلوماسية كافة من قبل مصر والسودان لم تقنع أثيوبيا للتوقيع على اتفاق نهائي ملزم بشأن سدّ النهضة، لأنّ اثيوبيا شاركت في المفاوضات من أجل كسب الوقت الكافي لإكمال بناء سدّ النهضة وحصر المفاوضات في إطارها الفني وإقناع مصر والسودان على أنّها لا تمانع وجود اتفاقية قانونية لحلّ أزمة سدّ النهضة، ولكن في المقابل استمرت الدبلوماسية المصرية بتقديم تنازلات في المفاوضات، لأنّها قبلت ببناء السدّ بشروط معينة، أمّا أثيوبيا فقد ظلّ متمسكةً بموقفها الثابت وهو اللامبالاة لأيّ شرط من شروط الدبلوماسية المصرية، وقد نجحت في استراتيجيتها وتمكنت من كسب الوقت الكافي للبناء والملء لثلاث سنوات متتالية من دون التوقف، وفشلت كل من مصر والسودان أمام الأمر الواقع.

المبحث الثالث: تحديات الدبلوماسية المصرية حيال أزمة سدّ النهضة:

واجهت الدبلوماسية المصرية بشكل عام والمسار التفاوضي بشكل خاص جملةً من التحديات الداخلية والخارجية أثناء أزمة سدّ النهضة حيث سيتم تناولها على النحو الأتي:

المطلب الأول: التحديات الداخلية: مرت على الدبلوماسية المصرية خلال فترة أزمة سدّ النهضة مجموعة من التحديات الداخلية، حيث كانت جزء منها مرتبط بالأوضاع السياسية في مصر من جانب، أما من جانب أخر فكانت مرتبطة بالأدوات الدبلوماسية نفسها، ومن أهمها:

الفرع الأول: ضعف المهارات التفاوضية المصرية: لقد أدى عدم التكافؤ في المركز التفاوضي بين مصر وأثيوبيا إلى غلبة الطرف الاثيوبي، وذلك بسبب التغييرات التي كانت تواجه النظام الحاكم في مصرفي بداية الأزمة مما أتبعها تغيير الوفد التفاوضي من وقت لآخر، وعدم امتلاك أوراق الضغط غيّر الاتفاقيات التأريخية التي لم تتمكن مصر من الاعتماد عليها لكي تدافع عن حقها من مياه النيل، إذ لم تكن هذه الاتفاقيات ذا اعتبار عند المفاوضين الأثيوبيين، وقد أدّت هذه الأسباب إلى ضعف الوفد التفاوضي المصري نوعياً وكيفياً، في المقابل كانت أثيوبيا تمتلك وفداً متخصصاً وثابتاً وقوياً وذات الورقة الضاغطة كون أثيوبيا تمضي قدماً في إنشاء سدّ النهضة (زيدان ٢٠١٩، ٦).

الفرع الثاني: عدم الاستقرار السياسي في مصر: شهدت مصر خلال أربع السنوات الأولى من أزمة سدّ النهضة متغيراتٍ داخليةً كبيرةً، حيث أهلكت كافة المؤسسات الحكومية ومن ضمنها الوزارة الخارجية، حيث تولت عدة حكومات السلطة، مما أتبعها تغيير في وزراء الرّي والخارجية، هذا فضلاً عن وجود خلافات كبيرة بين المؤسسات الحكومية لاسيّما الرئاسة الجمهورية والجيش والقضاء، والتغييرات التي حصلت في نظام الحكم أيضاً أثّرت في تغيير المفوضين المصريين

حسب هواء النظام الحاكم، وأصبحت أداةً تستخدم لإرضاء نظام الحاكم وليست لحلّ الأزمة، مما خلق فراغاً في السياسة الخارجية المصرية بشكل عام والدبلوماسية بشكل خاص لمواجهة أزمة سدّ النهضة (أحمد ٢٠١٨، ١٤٤).

الفرع الثالث: تناقض المنهج التفاوضي بين مصر وأثيوبيا: لقد اتبعت الدبلوماسية المصرية منهج التعاون في مفاوضاتها مع الجانب الأثيوبي، وهذا المنهج يفضل المصالح المشتركة والتعاون المتبادل والمكاسب المشتركة على الصراع، وكان اختيار مصر هذا المنهج أكبر دليل على عدم إمكانية السياسة الخارجية المصرية على تبني منهج الصراع، أمّا أثيوبيا منذ البداية فقد اتبعت منهج الصراع، لأنّها وظفت استراتيجية استنزاف الوقت من خلال مراوغة مصر والسودان وإدخالهما في جولات تفاوضية طويلة الأمد من دون أي نتائج مرجوة وحتى دون تقديم أي تنازلات، أو التزام بأي القرارات التي كانت تصدر من الاجتماعات الثلاثية (مطر، ٦٧٥).

المطلب الثاني: التحديات الخارجية: من جانب أخر أنّ الدبلوماسية المصريةقد واجهت جملة من التحديات الإقليمية والدولية أيضاً، حيث سيتم تناولها من خلال فرعين، على النحو الأتي:

الفرع الأول: التحديات الإقليمية:

أولاً: تراكم الأزمات التأريخية بين مصر وأثيوبيا: إنّ مصر وأثيوبيا تعتبران أنفسهما قوتين إقليميتين في أفريقيا، وتعيشان حالة من عدم الثقة بسبب تراكم المشاكل والأحداث التأريخية بينهما، لاسيّما أنّ الجانب المصري يتهم أثيوبيا بمحاولة اغتيال الرئيس السابق حسني مبارك، في أواسط تسعينيات القرن الماضي، أما أثيوبيا فلديها ثقافة شعبية مبنية على اعتقاد أنّ الفقر الذي تعيشه سببه هو استحواذ مصر التأريخي لمياه النيل، واصطدمت هذه المشاكل التأريخية بين البلدين كي تكون تحدياً أمام الأداة الدبلوماسية المصرية لكي تحصل على حُسن النّية من قبل أثيوبيا خاصة فيما يتعلق بمياه النيل (مطر، ٦٤٥).

ثانياً: التغيير في الموقف السوداني أثناء المفاوضات: كانت السودان في بداية الأزمة معارضةً لبناء سدّ النهضة، حيث كانت ترى أنّ للسدّ أضراراً ومخاطرَ كبيرةً عليها، مما دفعها إلى مساندة الدبلوماسية المصرية أثناء جولاتها التفاوضية مع أثيوبيا، إلاّ أنّها فجأةً تغيّر موقفها في عام (٢٠١٣)، وهذا التغير أثّر سلباً في قدرات الدبلوماسية المصرية، لأنّ وجود السودان في المفاوضات في أغلب الأحيان كان يشبه الوسيط وليست طرفاً في الأزمة (المصري، ٦)، وهذا

الموقف أعطى أثيوبيا أكبر دافع للاستمرار في تشييد السدّ من دون التوقف حتى جعلت من المشروع أمراً واقعاً (عبدالرزاق ٢٠٢١).

ثالثاً: عدم اعتراف أثيوبيا بالاتفاقيات التأريخية: استندت الدبلوماسية المصرية في جولاتها التفاوضية بشأن سدّ النهضة إلى الاتفاقيات التأريخية التي أبرمت في زمن الاستعمار، حيث حُدِّدَت حصة مصر والسودان من مياه نهر النيل بشكل قانوني، ولكن في المقابل رفض الجانب الأثيوبي كافة الاتفاقيات السابقة التي وقعت نيابةً عن مصر وأثيوبيا منذ أولى جولة (عمار ٢٠٢٢، ١٦٨).

رابعاً: الدعم الإقليمي لأثيوبيا: أنّ دعم الدول الإقليمية وتأييدها منذ البداية لاسيّما إسرائيل وتركيا وقطر والسعودية والإمارات العربية، كان أكبر تحدي تواجه الدبلوماسية المصرية وقلص قدرتها في حل أزمة سد النهضة (الخبر الإخبارية ٢٠٢١).

خامساً: وساطة الاتحاد الإفريقي: برز آخر تحدي للدبلوماسية المصرية في أزمة سدّ النهضة في أواخر عام (٢٠٢٠) حينما كلّف مجلس الأمن دولة جنوب أفريقيا، كي تقوم بالوساطة بين الدول الثلاث بشأن أزمة سدّ النهضة، في وقت كانت جنوب أفريقيا تُعدّ من أقوى أحلاف لأثيوبيا مما أدى إلى استخدام مكانتها كوسيط لإعطاء الفرصة لأثيوبيا كي تقوم بالملء الثاني في عام (٢٠٢١)، من دون الأخذ بأي موقف جدي ضد هذه العملية (جربوع ٢٠٢١، ٣٠١).

الفرع الثاني: التحديات الدولية

أولاً: الدعم الدولي لأثيوبيا: كسبت أثيوبيا منذ اللحظة الأولى من المشروع دعماً مالياً وفنياً من قبل القوى الدولية كـ (الصين –أمريكا –أيطاليا وفرنسا)، وحتى في هذه السنوات الأخيرة كسبت أثيوبيا دعماً معنوياً من روسيا خاصة في مجلس الأمن الدولي، وكان من غير المرجح أن تقبل كلّ هذه الدول الإقليمية والدولية بتراجع أثيوبيا عن هذا المشروع، وعملت هذه الدول على دفع أثيوبيا لعرقلة كافة الجهود الدبلوماسية والتفاوضية المصرية منذ بداية الأزمة وحتى الآن (البنداوية، ٥٦–٦٣).

ثانياً: الاتفاقيات الدولية: كان أحد أهم التحديات الدولية التي واجهت الدبلوماسية المصرية، لاسيّما بعد توقيع مصر على اتفاقية "إعلان المبادئ" في عام ٢٠١٥، التي ابرم بين (مصر وأثيوبيا والسودان)،ومنذ ذلك الحين أصبحت هذه الاتفاقية بمثابة دليل قانوني بيد المفاوض الأثيوبي على مستوى الدولي كي يدافع عن سدّ النهضة كونها معترف بها من قبل مصر، ومن جانب آخر فقدت مصر نفوذها على القوى الدولية الممولة لسدّ النهضة (المصري، ٤٥).

أنّ هذه التحديات التي واجهت السياسة الخارجية المصرية بشكل عام ودبلوماسيتها بشكل خاص، منذ بداية أزمة سدّ النهضة، جعلت من أثيوبيا القوة المتحكمة بالمسار التفاوضي بدلاً من مصر في أزمة سدّ النهضة.

وفي الأخير يمكننا القول: إنّ الأداة الدبلوماسية المصرية منذ اللحظة الأولى من أزمة سدّ النهضة، استعانت بأكثر من مسارٍ واحد لمواجهة أثيوبيا، من أهمها؛ المسار التفاوضي والزيارات الرسمية وغير الرسمية وإبرام الاتفاقيات...إلخ، إلاّ أنّها لم تحقق ما تطمح إليه، بل كانت كما يسمى التفاوض من أجل التفاوض، ولا ننسى أنّ فشل الدبلوماسية المصرية يرجع إلى مجموعة من التحديات التي ذكرناها سالفاً.

الخاتمة

أنّ الدبلوماسية كانت من أوائل الأدوات التي لجأت إليها السياسة الخارجية المصرية حينما ظهرت بوادر أزمة سدّ النهضة مع أثيوبيا، وكان أمام الخارجية المصرية خياران للتعامل مع هذه الأزمة، وهما الخيار التعاوني أو الصراعي، حيث اختارت مصر الخيار التعاوني للتعامل مع أزمة سدّ النهضة، وكان جلّ اهتمامها وغايتها يدور حول إيجاد حلٍّ سلمي لهذه الأزمة، واسخدمت الكثير من المسارات والوسائل الدبلوماسية في آنٍ واحد لتحقيق غايتها، ومن أهمها الزيارات الرسمية للدول الإقليمية والدولية، بشكل عام ولأثيوبيا بشكل خاص، والزيارات الغير الرسمية (الشعبية). بالإضافة إلى تبني النهج التفاوضي مع كلاً من أثيوبيا والسودان على مدار العقد الماضي، إلا أنّ هذه الجهود لم يحقق شيئاً يذكر لمصر.

الاستنتاجات

١. الزيارات الرسمية وغير الرسمية لأثيوبيا والدول الإقليمية والدولية، كان من أوائل الأدوات الدبلوماسية، التي لجأت اليها مصر لحل أزمة سدّ النهضة، حيث قام رئيس الجمهورية ووزير الخارجية المصرية بعشرات الزيارات لأثيوبيا ودول حوض النيل على مستوى الزيارات الرسمية، ولكن في آخر المطاف لم تسهم هذه الزيارات في تحقيق هدفها، أما الزيارات غير الرسمية (الدبلوماسية الشعبية)، فكان لها في بداية الأزمة دورٌ إيجابي، حيث استطاعت مصر إقناع (أثيوبيا – أوغندا والسودان) بتأجيل التصديق على اتفاقية "عنتيبي"، وأقنعت أثيوبيا على تشكيل لجنة ثلاثية دولية لدراسة آثار سدّ النهضة، إلاّ أنّ ضعف التنسيق بين هذه الأداة والمؤسسات الرسمية المصرية أدّى إلى إفشالها أيضاً.

٢. أما المفاوضات فكانت هي إحدى أهم الوسائل الدبلوماسية المصرية التي رافقت أزمة سدّ النهضة منذ بدايتها، وحاولت الخارجية المصرية من خلالها الضغط على الجانب الأثيوبي، لكي يتراجع عن قراره بشأن مشروع سدّ النهضة، وأن يقبل بشروطها ومقترحاتها، وقد مرّت هذه الوسيلة بأكثر من مرحلة ومحطة تفاوضية مع الجانب الأثيوبي والسوداني، ومن أهمها: (مرحلة تشكيل اللجان الدولية والوطنية – مرحلة الاتفاقيات – مرحلة المفاوضات على أسس الملء والتشغيل)، فضلاً عن عشرات الجولات التفاوضية على مستوى وزراء (الري والخارجية والمخابرات) للدول الثلاث، ولكنّ هذه الجولات التفاوضية لم تتمكن من إقناع أثيوبيا للتوقيع على اتفاق نهائي وملزم بشأن سدّ النهضة، لأنّ أثيوبيا شاركت في المفاوضات من أجل كسب الوقت الكافي لإكمال السدّ، وحصر المفاوضات في إطارها الفني، وتبيَّن لنا في آخر الدراسة أن المسار التفاوضي المصري تجاه أزمة سدّ النهضة، كان ضعيفاً وارتكز في الكثير من مراحله على المجاملات الودية، من دون أيّ حوافظ وأوراق ضاغطة حتى تؤثر في الجانب الأثيوبي لتغيير موقفها حول مشروع سدّ النهضة، مما أدّى إلى إعلان السياسة الخارجية المصرية عن فشل المسار التفاوضي عام (٢٠١٩).

٣. أنّ اللجوء إلى الوساطة الدولية والإقليمية والاستعانة بمجلس الأمن الدولي، كانا آخر الوسائل والأوراق الدبلوماسية المصرية تجاه أزمة سدّ النهضة، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية مع البنك الدولي بالوساطة بين الدول الثلاث (مصر– السودان وأثيوبيا)، لكنّ الجانبين الأثيوبي والسوداني لم يلتزما بالتوقيع على مسودة الاتفاق النهائي، وفشلت هذه المحاولة أيضاً، وأخيراً لجأت مصر إلى المجلس الأمن الدولي الذي من جانبه قام بإحالة هذه القضية إلى الاتحاد الإفريقي لكونه الجهة المعنية الأولى بها، ولسوء حظ الدبلوماسية المصرية كانت جنوب أفريقيا تترأس الاتحاد، حيث تُعدّ حليفاً قوياً لأثيوبيا، وحتى عندما ترأست الكونغو الديموقراطية التحاد فأنها أيضاً لم تحقق شيئاً يُذكر فيما يتعلق بأزمة سدّ النهضة، بل خلال هذه الفترة أخذت أثيوبيا تمتلأ خزان السدّ.

٤. كانت وراء فشل الأدوات الدبلوماسية المصرية وإخفاقها جملةٌ من التحديات الداخلية والخارجية ومن أهمها:

أ على المستوى الداخلي قد واجهت الدبلوماسية المصرية تحديات كثيرة ومنها؛ وعدم الاستقرار السياسي في مصر، وضعف المهارات التفاوضية المصرية، تناقض المنهج التفاوضي بين مصر وأثيوبيا.

ب أما على مستوى الدولي والإقليمي فكانت هنالك أيضاً مجموعة أخرى من التحديات، ومن أهمها: تراكم الأزمات التأريخية بين الجانبين (مصر وأثيوبيا) لاسيّما المسار التفاوضي، والدعم الدولي والإقليمي لأثيوبيا، والتغيير المستمر في الموقف السوداني، وعدم اعتراف أثيوبيا بالإتفاقيات التأريخية، وإبرام اتفاقية إعلان المبادئ من قبل مصر.

وأخيراً، يقترح الباحث أنّ يجعل صناع القرار في العراق وإقليم كوردستان هذا البحث أداةً مُنيرةً ومساعدة لِلتعامل مع أزمات المياه مع تركيا وإيران.

المصادر باللغة العربية :

١. France 24. ٢٠١٩." السيسي وأبي أحمد يتباحثان حول سدّ النهضة في سوتشي". ٢٤-١٠-٢٠١٩ https://bit.ly/3T0vQeS.

٢. أحمد، عدنان محمد شمندي. ٢٠١٨. *الحرب على مياه في العالم العربي*، الإسكندرية، مكتبة وفاء القانونية.

٣. أمين، جوزيف رامز. ٢٠١٢. "العلاقات المصرية الاثيوبية تحليل أبعادها المختلفة". *مجلة أفاق الافريقية*، مجلد ١٠، عدد ٣٥.

٤. أناضول الإخبارية. ٢٠٢٠. "اتفاقية واشنطن لسدّ النهضة: اعتراض أثيوبي وملاحظات السودانية". ٢٩-٢-٢٠٢٠. https://bit.ly/3s3Es9j .

٥. أندبيندنت الإخبارية.٢٠٢٢." لماذا غابت الوساطة الافريقية عن أزمة سدّ النهضة" . ٩-٩-٢٠٢٢ https://bit.ly/3ERUgn8.

٦. البحري، زكي. ٢٠١٦. *مصر ومشكلة مياه النيل*، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٧. البندوية، صلاح سمير. ٢٠١٨. "مشكلة سدّ النهضة وإعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية في الدائرة الأفريقية". برلين. *مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل*، مجلد ١، عدد ١.

٨. بي بي سي عربي. ٢٠١٧. "مصر تقترح على أثيوبيا مشاركة البنك الدولي في مفاوضات سدّ النهضة". ٢٦-١٢-٢٠١٧ https://bbc.in/3s4LnyP.

٩. بي بي سي عربي. ٢٠٢٠. "سدّ النهضة: انتهاء مفاوضات واشنطن وإلان متوقع عن اتفاق شامل برعاية أمريكية قبل نهاية الشهر الجاري" . ١٤-٢-٢٠٢٠ https://bbc.in/3s962SA.

١٠. بي بي سي نيوز. ٢٠٢١. "أبرز المحطات التي مرت بها أزمة سدّ النهضة بين مصر وأثيوبيا والسودان". ٤-٧-٢٠٢١ https://bbc.in/3ephZQB

١١. جريدة الاهرام٢٠٢١. "عصام عبد شرف وزيناوي يتباحثان التطور الإقليمي والافريقي". ٣-٧-٢٠٢١. https://bit.ly/3C80fkw.

١٢. جريدة الوفد. ٢٠١١. "سياسة مصر الخارجية". ١٧-٨-٢٠١١ https://bit.ly/3CIchTf.

١٣. جريدة شروق. ٢٠٢٠. "حصاد ٢٠٢٠ جولات الرئيس السيسي الخارجية خلال العام". ٢٥-١٠-٢٠٢٠. https://bit.ly/3FFh8EX.

١٤. الجزيرة الإخبارية. ٢٠٢١. "سدّ النهضة: استئناف المفاوضات اليوم بعد الجمود التواصل شهرين". ٣-١-٢٠٢١ https://bit.ly/3TeoHbB.

١٥. الحلوة، محمد ونظام بركات وعثمان الرواف. ٢٠٠٨." مبادئ علم السياسة". رياض: مكتبة العبيكان.

١٦. حمدالله، جمعة تفاصيل. ٢٠١٨. "وثيقة مخرجات الاجتماع التساعي لسدّ النهضة". *الجريدة المصرية*، ١٦-٥-٢٠١٨ https://bit.ly/30O7sSN.

١٧. الخبر الإخبارية. ٢٠٢١. "روسيا في أزمة سدّ النهضة لعِب في مكان أمن". ١٦-٧-٢٠٢١. https://bit.ly/3hyHgJt.

١٨. زيدان، باكيناز عبد العظيم. ٢٠١٩. *سدّ النهضة العظيم بين الصراعات والتداعيات*، منصة (Research gate).

١٩. سرحان، هدير حسين وهاجر هشام. ٢٠٢٢. "أثر بناء سدّ النهضة على السياسة الخارجية المصرية تجاه أثيوبيا". المركز الديموقراطي العربي، ٨-٧-٢٠٢٢ https://bit.ly/3efp2LC.

٢٠. سكاي نيوز الإخبارية. ٢٠١٩. "مفوضات سدّ النهضة وصلت الى طريق مسدّود". ١٥-١٠-٢٠١٩ https://bit.ly/31R6w0H.

٢١. الشافعي، بدر حسين. ٢٠٢١. *مصر وأثيوبيا وصراع الهيمنة*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

٢٢. الشمري، صباح رجاء جربوع. ٢٠٢١. "الدبلوماسية المصرية ودورها في أزمة سدّ النهضة التحديات والحلول". *مجلة جامعة تكريت*. مجلد ٢٨، عدد ٨.

٢٣. شهود، محمود. ٢٠٢١. "رحلة سنوات التفاوض حول سدّ النهضة". *جريدة الشرق*. ٧-٤-٢٠٢١ https://bit.ly/3yTyKKR.

٢٤. طه، رشا علي. ٢٠١٦. "وزارة الخارجية المصرية – البحث التأريخية ١٩٥٤- ١٩٧٠". القاهرة: *هيئة المصرية العامة للكتب*.

٢٥. طويل، أماني. ٢٠١٧. "توجهات الدولة المصرية إزاء إفريقيا". *مجلة السياسة الدولية*. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. عدد ٢٠٩.

٢٦. عبد الرزاق، عزمي. ٢٠٢١. " تقلبات المزاج السوداني حول أزمة سدّ النهضة". الجزيرة الإخبارية. ١٤-٧-٢٠٢١ https://bit.ly/3EjvgEu.

٢٧. عبد الكريم، محمد زهير. ٢٠٢١. "خيارات السياسة الخارجية المصرية حيال مشكلة سدّ النهضة في عهد عبد الفتاح السيسي". *مجلة الدراسات الدولية*، جامعة موصل، عدد ٨٥.

٢٨. عبيد، منى حسين. ٢٠١٥. "العلاقات المصرية الاثيوبية بع التغير". *مجلة كلية التربية للبنات*، مجلد ٢٦، عدد ٣، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.
٢٩. العربي، محمد. ٢٠٢١. *السياسة الخارجية المصرية العودة من نطاق الازمات*. القاهرة: مركز الإنذار – وشبكة رؤية الإخبارية.
٣٠. العربية نيوز ٢٠١١. "مصر وأثيوبيا يتفقان على ان نيل جسر لمد الاواصر وليس عائقاً". ١٧-٩-٢٠١١ https://bit.ly/3yor6YR.
٣١. عسكر، أحمد عبد الفتاح. ٢٠٢٠. *السياسة المصرية تجاه القرن الافريقي منذ عام ٢٠١١*.القاهرة: مكتب العربي للمعارف.
٣٢. عطوة، رشا. ٢٠١٦. "السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل". *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، مجلد ٧، عدد ٤.
٣٣. علي، عبد المنعم هادي. ٢٠١٧. "مصر وسدّ النهضة الاثيوبي". *مجلة العلوم الإنسانية*، مجلد ٢، العدد ٢٤، جامعة بابل.
٣٤. عمار، رضوى أحمد محمود. ٢٠٢٢. "السياسة الإثيوبية تجاه نهر النيل من منظور القوة الجيو الاقتصادية المائية" . *مجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية*، مجلد ٧. عدد، ١٤.
٣٥. لعجال، ليلي. ٢٠١٨. "الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وإنعكاسه على واقع ومستقبل الأمن المائي في دول القرن الأفريقي". الجزائر. أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة باتنة.
٣٦. مخلوف، مصطفى ورحمة ضياء. ٢٠٢١. " لماذا أصبح أزمة سدّ النهضة فتيلة موقوتة". *جريدة الشروق*، ١٨-٩-٢٠٢١ https://bit.ly/3Cl716H.
٣٧. مرعي، نجلاء. ٢٠٢١. *الأمن المائي العربي التهديدات وآليات المواجه*. القاهرة: دار العربي للنشر وتوزيع.
٣٨. المصري، بلال. ٢٠١٨. *الدبلوماسية المصرية عوامل تحد من قدرتها على حل أزمة سدّ النهضة*. برلين: مركز الديمقراطي العربي.
٣٩. مصطفى، راوية توفيق. ٢٠١٥. "سدّ النهضة هيمنة أثيوبيا على ميا النيل". لندن: *مجلة قراءات أفريقية*. عدد ٢٥.
٤٠. مطر، أبراهيم مردان. ٢٠٢٠. "قراءة في مسار التفاوضي حول سدّ النهضة". *مجلة جامعة أنبار للعلوم السياسية*، المجلد ١٠، عدد ٢.
٤١. منيرة، بودردابن. ٢٠٠٩." دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية" رسالة ماجستير غير منشورة في العلاقات الدولية، جامعة القسطنطينية.
٤٢. الموقع الرسمي للرئاسة الجمهورية المصرية. ٢٠٢١." كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي في الجمعية العامة للأمم المتحدة ".٢١-٩-٢٠٢١ https://bit.ly/3rDc2Tl.
٤٣. هيئة المصرية العمة للاستعلامات. ٢٠٢٢. "العلاقات المصرية الاثيوبية". ٢٠-٤- .٢٠٢٢. https://bit.ly/3T8nYIy.

٤٤. وطن نيوز. ٢٠١٩. "الرئاسة تكشف تفاصيل القمة الثلاثية بين مصر وأثيوبيا والسودان". ١٠-٢-٢٠١٩ https://bit.ly/3ErwgXU.

٤٥. يوسف، أمير وجدي. ٢٠٢١. "السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا منذ ٣٠حزيران ٢٠١٣ بالتركيز على منطقة حوض النيل". القاهرة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، قسم السياسة والاقتصاد.

٤٦. جريدة اليوم السابع الاخبارية. ٢٠١٩. "نص كلمة الرئيس السيسي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة". ٢٤-٩-٢٠١٩ https://bit.ly/3TB965l.

المصادر باللغة الانكليزية :

1. France 24. 2019. “alsiysii wa'abi 'ahmad yatabahathan hawl sd alnahdat fi sutshi [Al-Sisi and Abi Ahmed discuss the Renaissance Dam in Sochi].” 24-10-2019. https://bit.ly/3T0vQeS.
2. Ahmed, Adnan Muhammad Shamandi. 2018. *alharb ealaa miah fi alealam alearabii* [*The War Over Water in the Arab World*]. Alexandria: Wafaa Law Library.
3. Amin, Joseph Ramez. 2012. “Egyptian-Ethiopian Relations: An Analysis of Its Different Dimensions.” *African Horizons Journal*, Vol. 10, No. 35.
4. Anatolia News. 2020. “The Washington Agreement to Dam the Grand Ethiopian Renaissance Dam: An Ethiopian Objection and Sudanese Observations.” 29-2-2020. https://bit.ly/3s3Es9j.
5. The Independent News. 2022. “Why was African mediation absent from the Renaissance Dam crisis?” 9-9-2022 https://bit.ly/3ERUgn8.
6. Al-Bahri, Zaki. 2016. *misr wamushkilat miah alniyl* [*Egypt and the Nile Water Problem*]. Cairo, the Egyptian General Book Authority.
7. Al-Bandawiyah, Salah Samir. 2018. “The Problem of the Renaissance Dam and the Reformulation of Egyptian Foreign Policy Directions in the African Circle.” Berlin. *Journal of African Studies and the Nile Basin*, Vol. 1, No. 1.
8. BBC Arabic. 2017. “Egypt proposes to Ethiopia that the World Bank participate in the Grand Ethiopian Renaissance Dam negotiations.” 26-12-2017 https://bbc.in/3s4LnyP.
9. BBC Arabic. 2020. “The Renaissance Dam: The End of Washington’s Negotiations, and Now a Comprehensive Agreement Under American Auspices is Expected Before the End of This Month.” 14-2-2020 https://bbc.in/3s962SA.
10. BBC News. 2021. “The most prominent stations through which the Renaissance Dam crisis between Egypt, Ethiopia and Sudan passed.” 4-7-2021 https://bbc.in/3ephZQB
11. Al-Ahram Newspaper 2021. Issam Abd Sharaf and Zenawi discuss regional and African development. 3-7-2021. https://bit.ly/3C80fkw.
12. Al-Wafd Newspaper. 2011. “Egypt's Foreign Policy.” 8-17-2011 https://bit.ly/3CIchTf.
13. Shorouk Newspaper. 2020. “2020 Harvest of President Sisi’s Foreign Tours During the Year.” 10-25-2020. https://bit.ly/3FFh8EX.
14. Al Jazeera News. 2021. “The Renaissance Dam: Resumption of negotiations today, after a two-month stalemate.” 3-1-2021 https://bit.ly/3TeoHbB.
15. Al-Hilweh, Muhammad, Nizam Barakat, and Othman Al-Rawaf. 2008. *mabadi eilm alsiyasati* [*Principles of Political Science*]. Riyadh: Obeikan Library.
16. Hamdallah, Friday details. 2018. “Document of the outcomes of the nine-party meeting on the Grand Ethiopian Renaissance Dam.” The Egyptian Newspaper, 16-5-2018 https://bit.ly/30O7sSN.

17. The news stories. 2021. "Russia in the Renaissance Dam Crisis: Playing in a Safe Place." 7-16-2021. https://bit.ly/3hyHgJt.
18. Zidane, Bakinaz Abdel-Azim. 2019. *sd alnahdat aleazim bayn alsiraeat waltadaeiati* [*The Grand Renaissance Dam between conflicts and repercussions*], (Research gate).
19. Sarhan, Hadeer Hussein, and Hajar Hisham. 2022. "The Impact of the Construction of the Renaissance Dam on Egyptian Foreign Policy towards Ethiopia." Arab Democratic Center, 7-8-2022 https://bit.ly/3efp2LC.
20. Sky News News. 2019. "The Renaissance Dam negotiations have reached a dead end." 10-15-2019 https://bit.ly/31R6w0H.
21. Al Shafei, Badr Hussein. 2021. *misr wa'athyubia wasirae alhaymanati* [*Egypt, Ethiopia, and the Struggle for Hegemony*]. Doha: Al Jazeera Center for Studies.
22. Al-Shammari, Sabah Rajaa Jarbou. 2021. "Egyptian diplomacy and its role in the Renaissance Dam crisis, challenges and solutions." *Tikrit University Journal*. Volume 28, Number 8.
23. Shhud, Mahmoud. 2021. "The Years of Negotiation on the Grand Ethiopian Renaissance Dam." Al Sharq Newspaper. 7-4-2021 https://bit.ly/3yTyKKR.
24. Taha, Rasha Ali. 2016. *wizarat alkharijiat almisriat - albahth altaarikhiat 1954- 1970* [*The Egyptian Ministry of Foreign Affairs - Historical Research 1954-1970*]. Cairo: The Egyptian General Authority for Books.
25. Tall, Amani. 2017. "Egyptian State Approaches Towards Africa." Journal of International Politics. Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies. Number 209.
26. Abdul Razzaq, Azmy. 2021. "Sudanese Mood Shifts About the Renaissance Dam Crisis." Al Jazeera news. 7-14-2021. https://bit.ly/3EjvgEu.
27. Abdul Karim, Muhammad Zuhair. 2021. "Egyptian foreign policy options regarding the problem of the Renaissance Dam during the era of Abdel Fattah El-Sisi." *Journal of International Studies,* University of Mosul, No. 85.
28. Obaid, Mona Hussein. 2015. "Egyptian-Ethiopian Relations After Change." *Journal of the College of Education for Girls*, Volume 26, Number 3, University of Baghdad, Center for Strategic and International Studies.
29. Al-Arabi, Muhammad. 2021. *alsiyasat alkharijiat almisriat aleawdat min nitaq alazimati* [*Egyptian foreign policy, returning from the crisis zone*]. Cairo: Alert Center - Vision News Network.
30. Al-Arabiya News 2011. "Egypt and Ethiopia agree that Nile is a bridge to extend ties, not an obstacle." 17-9-2011 https://bit.ly/3yor6YR.
31. Askar, Ahmed Abdel-Fattah. 2020. *alsiyasat almisriat tujah alqarn alafriqii mundh eam 2011* [*Egyptian policy towards the Horn of Africa since 2011*]. Cairo: Al-Arabi Office for Knowledge.
32. Atwa, Rasha. 2016. "Egyptian Foreign Policy Towards the Nile Basin Countries." *Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies*, Vol. 7, No. 4.
33. Ali, Abdel Moneim Hadi. 2017. "Egypt and the Grand Ethiopian Renaissance Dam." *Journal of Human Sciences*, Volume 2, Issue 24, University of Babylon.
34. Ammar, Radwa Ahmed Mahmoud. 2022. "Ethiopian Policy towards the Nile River from the Perspective of Hydro-Economic Geopower." *Scientific Journal of the Faculty of Economic Studies and Political Science*, Volume 7. Issue, 14.
35. Lajal, Lily. 2018. "The Israeli Role in the Nile Basin Region and its Reflection on the Reality and Future of Water Security in the Horn of Africa." Algeria. Unpublished doctoral dissertation in political science, University of Batna.

36. Makhlouf, Mustafa and Rahma Diaa. 2021. "Why has the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) crisis become a ticking flop?" Al Shorouk Newspaper, 9-18-2021 https://bit.ly/3Cl716H.
37. Mari, Naglaa. 2021. Arab Water Security Threats and Coping Mechanisms. Cairo: Dar Al Arabi for publishing and distribution.
38. Al-Masry, Bilal. 2018. *aldiblumasiat almisriat eawamil tahudu min qudratiha ealaa hali 'azmat sd alnahdati* [*Egyptian diplomacy: factors limiting its ability to resolve the Grand Ethiopian Renaissance Dam crisis*]. Berlin: Arab Democratic Center.
39. Mustafa, Rawya Tawfiq. 2015. "The Grand Ethiopian Renaissance Dam over the Nile Waters." London: *African Readings Journal*. Number 25.
40. Matar, Ibrahim Mardan. 2020. "A Reading in the Negotiation Track on the Grand Ethiopian Renaissance Dam." *Anbar University Journal of Political Science*, Vol. 10, No. 2.
41. Munira, Bouderdaben. 2009. The Role of Informal Diplomacy in Implementation of Foreign Policy" unpublished master's thesis in international relations, University of Constantinople.
42. The official website of the Egyptian Presidency. 2021. "President Abdel Fattah El-Sisi's speech at the United Nations General Assembly." 21-9-2021 https://bit.ly/3rDc2Tl.
43. The Egyptian Authority for Information. 2022. "Egyptian-Ethiopian Relations." April 20, 2022. https://bit.ly/3T8nYIy.
44. Watan News. 2019. "The presidency reveals the details of the tripartite summit between Egypt, Ethiopia and Sudan." 10-2-2019 https://bit.ly/3ErwgXU.
45. Youssef, Amir Wajdi. 2021. "Egyptian foreign policy towards Africa since June 30, 2013, with a focus on the Nile Basin region." Cairo. Unpublished master's thesis, Cairo University, Department of Politics and Economics.
46. The Seventh Day Newspaper. 2019. "Text of President El-Sisi's Speech to the United Nations General Assembly." 24-9-2019 https://bit.ly/3TB965l.
47. Gebreluel, Goitom. 2014. *Ethiopia's grand renaissance dam ending Africa's*.
48. Obeid, Mona Hussein. 2015. Egyptian -Ethiopian Relation after the change, vol 126, *journal of the faculty of Education of girl*. Oldest geopolitical rivalry, Research gate.
49. przyborowski, Emily. 2019. US Meditation looks to break Egypt –Ethiopia dam deadlock, *The Arab weekly*, 10-11-2019 https://bit.ly/3eIgxsR.